الأمم المتحدة

A/68/766

الجمعية العامة

Distr.: General
24 February 2014
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والستون

البند ٧٦ من جدول الأعمال

المحيطات وقانون البحار

مذكرة شفوية مؤرخة ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لكوت ديفوار لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية كوت ديفوار لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وتتشرف بإبلاغه أنه عملا بقرار الجمعية العامة ٣٧/٦٥ باء المؤرخ ٤ نيسان/أبريل ٢٠١١، عُقدت حلقة عمل في غرانـد – بسام بكوت ديفوار في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، تحت رعاية الأمم المتحدة، وذلك لدعم المرحلة الأولى من دورة التقييم الأولى للعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية.

وتتشرف البعثة الدائمة لجمهورية كوت ديفوار بأن تحيل إلى الأمين العام موجزا عن حلقة العمل (انظر المرفق).

وترجو البعثة الدائمة لجمهورية كوت ديفوار ممتنة تعميم هذه المذكرة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٧٦ من جدول الأعمال.

040314 280214 14-24373 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ الموجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لكوت ديفوار لدى الأمم المتحدة

تقرير حلقة العمل السابعة التي عقدت تحت رعاية الأمم المتحدة دعماً للعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية

غراند – بسام، كوت ديفوار، الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣

١ – يركز هذا التقرير على معلومات حاسمة الأهمية بالنسبة للعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، وبالنسبة لفريق الخبراء حيث يعمل على تطوير عنصر منطقة جنوب المحيط الأطلسي في التقييم العالمي المتكامل الأول لحالة البيئة البحرية (المشار إليه فيما بعد بعبارة ”التقييم العالمي للمحيطات“). ويبرز التقرير على وجه التحديد النتائج التي توصلت إليها حلقة العمل فيما يتعلق بالثغرات في المعلومات الخاصة بمنطقة جنوب المحيط الأطلسي، والاحتياجات من القدرات لإجراء تقييمات البيئة البحرية في المنطقة، ومقترحات إعداد التقييم العالمي للمحيطات، والخطوات التالية في عملية إعداد التقييم. وقد جُمعت توليفة من هذه الآراء بالاستناد إلى العروض المقدمة ومناقشات الأفرقة الفرعية والجلسة الختامية لحلقة العمل. وتقدم مرفقات التقرير تفاصيل أخرى عن حلقة العمل ونتائجها، بما في ذلك جدول الأعمال، وقائمة المشاركين، وموجزات العروض المقدمة، والنتائج التي خلصت إليها الأفرقة الفرعية. وتوفر هذه النتائج جرداً للتقييمات التي أجريت للبيئة البحرية على الصعيد البيئي والاجتماعي والاقتصادي، بما يشمل مصادر محددة للمعلومات والخبراء، وذلك فيما يتصل بكل من المناطق الواقعة جنوب المحيط الأطلسي وبالأجزاء من الثالث إلى السادس من مخطط التقييم العالمي للمحيطات[(١)].

المعلومات الأساسية: الأهداف والخلفية والمشاركون

٢ – وفقا للتوصيات المقدمة في اجتماع الفريق العامل المخصص الجامع المعني بالعملية المنتظمة في حزيران/يونيه ٢٠١١، والتي أقرتها الجمعية العامة في قرارها ٦٦/٢٣١ المؤرخ

(١) يمكن الاطلاع على جميع مرفقات التقرير في الموقع الشبكي للعملية المنتظمة (www.un.org/Depts/los/global_reporting/global_reporting.htm).

٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، اعتُبرت حلقات العمل آليات رئيسية في التقييم العالمي للمحيطات.

٣ - وعملا بهذه التوصيات، نُظِّمت حلقات عمل في سانتياغو (أيلول/سبتمبر ٢٠١١) لتغطية شرق المحيط الهادئ؛ وسانيا، الصين (شباط/فبراير ٢٠١٢) لتغطية بحار شرق وجنوب شرق آسيا؛ وبروكسل (حزيران/يونيه ٢٠١٢) لتغطية المحيط الأطلسي الشمالي وبحر البلطيق والبحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود؛ وميامي، فلوريدا، الولايات المتحدة الأمريكية (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢) لتغطية منطقة البحر الكاريبي الكبرى؛ ومابوتو (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢) لتغطية غرب المحيط الهندي؛ وبريسبان، أستراليا (شباط/فبراير ٢٠١٣) لتغطية جنوب غرب المحيط الهادئ.

٤ - وعُقدت حلقة العمل هذه المتعلقة بمنطقة جنوب المحيط الأطلسي في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ في غرانـد - بسام، كوت ديفوار، تحت رعاية الأمم المتحدة، دعما للعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية.

٥ - وتمثلت أهداف حلقة العمل في ما يلي:

- تعزيز الحوار بين خبراء البيئة البحرية داخل الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمبادرات الإقليمية
- وضع جرد بالتقييمات التي أجريت للبيئة البحرية على الصعيد البيئي والاجتماعي والاقتصادي
- النظر في الصلات القائمة بين التقييمات، بما في ذلك العوامل الدافعة وحالة البيئة البحرية
- تحديد الاحتياجات في مجال بناء القدرات لتقييم البيئة البحرية، والنظر في الوسائل المتاحة لتلبية تلك الاحتياجات.

٦ - وعقدت حلقة دراسية للخبراء الوطنيين في البرازيل، في الفترة من ١١ إلى ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، كخطوة تحضيرية لحلقة العمل في كوت ديفوار. وعرضت حلقة الخبراء الدراسية معلومات عن دراسة استقصائية تشاركية وتحليل لاحق للتقييمات الحالية للبيئة البحرية ومصادر البيانات في البرازيل فيما يتعلق بالجزء البرازيلي من جنوب غرب ساحل المحيط الأطلسي، ولا سيما الثغرات في المعلومات والاحتياجات في مجال بناء القدرات

لإجراء تقييمات للبيئة البحرية في البلد، ومقترحات بشأن الخطوات المقبلة للتنفيذ الفعال للتقييم العالمي للمحيطات في جنوب المحيط الأطلسي. وقد جرى تجميع هذه الرؤى واستخدامها في مناقشات حلقة العمل في غراند - بسام، لا سيما خلال جلسات الأفرقة العاملة. ويرد في المرفق دال التجميع النهائي للرؤى المتعلقة بجنوب المحيط الأطلسي، بما في ذلك الإضافات الواردة من المناطق دون الإقليمية لغرب ووسط أفريقيا والجنوب الأفريقي وجنوب غرب المحيط الأطلسي.

٧ - وتولى استضافة حلقة العمل حكومة كوت ديفوار، بدعم تقني ومالي من برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأمانة اتفاقية أبيدجان والاتحاد الأوروبي. وتولى إدارة جلسات حلقة العمل الرؤساء المشاركون ألبرتو باتشيكو (منسق برنامج البحار الإقليمية في برنامج الأمم المتحدة للبيئة)، وبياتريس بادوفاني فيريرا (عضو في فريق الخبراء)، ورومين شانسريل (موظف للشؤون البحرية والنظم الإيكولوجية في أمانة اتفاقية أبيدجان). وتلقت حلقة العمل الدعم من ألاه كواديو ريمي، وزير البيئة والمرافق الصحية الحضرية والتنمية المستدامة، وهو الذي افتتح رسميا حلقة العمل خلال حفل الافتتاح. وشمل حفل الافتتاح أيضا البيانات التي أدلى بها ألفارو سيرياني، ممثل منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي، وأمانة اتفاقية أبيدجان، وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار في مكتب الشؤون القانونية بالأمانة العامة، ورئيس بلدية غراند - بسام، والآنسة بينتو تراوري، ملكة جمال الأرض التي مثلت كوت ديفوار في عام ٢٠١٣.

٨ - وكان من بين المشاركين (انظر المرفق ألف) خبراء من ١٧ بلدا في منطقة جنوب المحيط الأطلسي الكبرى، بما في ذلك الأرجنتين، وأوروغواي، والبرازيل، وبنن، وتوغو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسيراليون، وغابون، وغانا، وغينيا، وغينيا - بيساو، والكاميرون، وكوت ديفوار، والكونغو، وليبريا، وموريتانيا، ونيجيريا. وكان من بين البلدان الناقصة أنغولا، وجنوب أفريقيا، والسنغال، وغامبيا، وناميبيا. وضم الفريق أيضا خبراء من بلدان تقع خارج المنطقة، والعديد من المنظمات المحلية والإقليمية والدولية. وشارك أيضا في حلقة العمل ثلاثة أعضاء من فريق الخبراء، هم بياتريس بادوفاني فيريرا (البرازيل)، ورينيسون روا (كينيا)، وبيتر هاريس (أستراليا).

إدارة حلقة العمل

٩ - جرت إدارة حلقة العمل وفقاً لجدول الأعمال (انظر المرفق باء). بيد أن بعض التغييرات الطفيفة قد أجريت تحسبا لتأخر وصول الوزير في اليوم الأول وتمديد جلسات الأفرقة العاملة إلى غاية صباح يوم ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر بناء على طلب من الخبراء، بغية

إتاحة متسع من الوقت للانتهاء من إعداد الجداول. ويرد في المرفق جيم محضر جلسات حلقة العمل، بما في ذلك عروض ومناقشات الجلسات العامة.

١٠ - وكانت الأفرقة العاملة مؤلفة من خبراء وطنيين مسجلين على أساس مجالات خبراتهم. وتمثلت المنهجية المستخدمة من قبل الأفرقة في إدراج المؤسسات ومصادر المعلومات المتعلقة بمختلف المواضيع الواردة في الجدول، وإجراء تقييمات للمعلومات المتاحة، وتحديد الثغرات في المعلومات، وتحديد الاحتياجات في مجال بناء القدرات، والتوصيات المتعلقة بتنفيذ التقييم العالمي للمحيطات على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

١١ - وعُرضت حصيلة مناقشات الأفرقة في الجلسات العامة من قِبل مراسل عيَّنه كل فريق من هذه الأفرقة، ونوقشت في الجلسة العامة الأخيرة. ويتضمن هذا التقرير موجزا للثغرات في المعلومات المتعلقة بجنوب المحيط الأطلسي، والاحتياجات من القدرات في مجال تقييم البيئة البحرية في منطقة جنوب المحيط الأطلسي على النحو الذي حدده الخبراء أثناء حلقة العمل.

الثغرات في المعلومات بشأن منطقة جنوب المحيط الأطلسي

١٢ - يوجز هذا الفرع بعض الثغرات التي حددتها الأفرقة العاملة الأربعة، وهي الفريق الأول المعني بالجوانب البيوفيزيائية، والفريق الثاني المعني بجوانب الأمن والسلامة الغذائيين، والفريق الثالث المعني بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية، والفريق الرابع المعني بجوانب التنوع البيولوجي.

الفريق الأول: الجوانب البيوفيزيائية

١٣ - فيما يلي الثغرات الرئيسية التي حددها الخبراء:

- غياب سلاسل زمنية طويلة متصلة بشأن ارتفاع مستوى سطح البحر وما يترتب عليه من آثار على البيئة الساحلية والبحرية
- غياب معلومات عن الأثر العرضي لظاهرة النينيو في المنطقة دون الإقليمية، وبخاصة في غرب أفريقيا
- ضعف الصلة القائمة بين معاهد الأرصاد الجوية والمعاهد الأوقيانوغرافية
- غياب سلاسل زمنية طويلة متصلة بشأن التحمض، ولا سيما القياسات التي تجرى في الموقع في المناطق المدارية

- ندرة الدراسات المتعلقة بالعوامل التي تؤثر على الطبقة السطحية واختلاف الأنواع البيولوجية، ولا سيما الدراسات القائمة على القياسات التي تجرى في الموقع للطبقات السطحية والعوالق.

الفريق الثاني: الجوانب المتعلقة بالأمن والسلامة الغذائية

١٤ - بدلا من إدراج الثغرات في المعلومات عن الأرصدة السمكية، أجرى الفريق الثاني التحليل التالي:

١٥ - في منطقة جنوب المحيط الأطلسي، تجري العديد من المؤسسات الوطنية والمنظمات الإقليمية تقييمات لحالة الأرصدة السمكية وأرصدة المحاريات ومصائد الأسماك. وعلى الرغم من توافر إحصاءات مصائد الأسماك، هناك نقص في السلاسل الزمنية المتصلة في عدة مناطق. وفي الواقع، فإن العديد من التقييمات تتعلق بالمشاريع، وبذلك تتوقف عملية جمع البيانات بتوقف التمويل. ويحدث هذا في جميع البلدان؛ والاستثناءان الوحيدان هما الأرجنتين وأوروغواي، حيث تتوافر سلاسل زمنية مكتملة إلى حد ما عن أهم الأرصدة السمكية من الناحية الاقتصادية. ويشكل مدى توافر السفن لإجراء دراسات استقصائية مستقلة عن مصائد الأسماك عائقا بالنسبة لكامل المنطقة.

١٦ - وفيما يلي الثغرات الرئيسية التي حددها الخبراء فيما يتعلق بالتقييم الاقتصادي لأنشطة صيد الأسماك:

- ندرة تقييمات النتائج الاقتصادية (تقييم المخاطر) المترتبة على الكوارث، وتأثير الأنشطة الأخرى على مصائد الأسماك وعلى المستويات المعيشية للصيادين
- ندرة الدراسات عن آثار الاقتصاد العالمي على مصائد الأسماك
- الافتقار إلى بيانات عن الخسائر اللاحقة لعملية صيد الأسماك (خلال التجهيز والتسويق، وما إلى ذلك)
- غياب الدراسات المتعلقة بأثر المد الأحمر على مصائد الأسماك في غرب أفريقيا
- الافتقار إلى معلومات بشأن مساهمة مصائد الأسماك الحرفية.

١٧ - وفيما يلي الثغرات الرئيسية التي حددها الخبراء فيما يتعلق بممارسات صيد الأسماك والصحة والسلامة:

- مسألة تقييمات الأرصدة فيما يخص الأنواع المصيدة في كل من القطاعين الصناعي والحرفي؛ ففي كثير من الأحيان يجري تجميعها، بيد أن بعض البلدان لديها نظم إبلاغ جيدة
- ندرة المعلومات عن مصائد الأسماك غير المشروعة وغير المبلغ عنها وغير المنظمة، وإن كانت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة تقيِّم تنفيذ مدونة قواعد السلوك لصيد الأسماك المتسم بالمسؤولية في كل بلد على حدة
- ندرة تقييمات الصيد العرضي للثدييات البحرية والسلاحف والطيور، ولا سيما في البلدان الأفريقية
- ندرة المعلومات المتعلقة بعدد العاملين في القطاع
- عدم فعالية تنفيذ نظم مراقبة الصحة والسلامة (ضعف آليات الإبلاغ).

الفريق الثالث: الجوانب الاجتماعية والاقتصادية

١٨ - فيما يلي الثغرات الرئيسية التي حددها الخبراء فيما يتعلق بالتلوث:

- ضعف آليات الإبلاغ و/أو صعوبة الحصول على الوثائق (التقارير) المتوفرة عن حوادث تسرب النفط وانسكابه
- الافتقار إلى المعلومات عن أنواع وكميات النفط الملقاة في البحر واتجاهات العقد المقبل
- ضعف القدرة في المنطقة على تقييم مدى التخلص من النفايات الصلبة في المحيط
- غياب دراسات عن الآثار الاجتماعية والاقتصادية.

١٩ - وتتمثل الثغرة الرئيسية التي حددها الخبراء فيما يتعلق بآثار أنشطة الاستكشاف والاستغلال في غياب تنظيم عملية التنقيب عن النفط والغاز واستغلالهما في عرض البحر. وفيما يتعلق باستخراج الرمال والحصى وما يترتب عليه من آثار اجتماعية واقتصادية، فيما يلي الثغرات الرئيسية في المعلومات التي حددها الخبراء:

- قلة الدراسات بشأن استخراج الأخلاط المعدنية
- ندرة الدراسات المتعلقة باستصلاح الأراضي والتغييرات الطارئة على الموئل.

٢٠ - وفيما يلي الثغرات الرئيسية التي حددها الخبراء فيما يتعلق بالتحات وآثاره الاجتماعية والاقتصادية:

- ندرة بيانات السلاسل الزمنية المتعلقة بالتحات الساحلي بسبب ضعف القدرات في مجال وضع النماذج وصعوبة تنفيذ آليات التمويل الطويل الأجل
- الافتقار إلى أدوات اتخاذ القرار والتدريب فيما يخص المديرين
- الافتقار إلى البيانات الاجتماعية والاقتصادية
- الافتقار إلى البحوث المتعلقة بالتكيف والحلول التكنولوجية.

٢١ - وفيما يلي الثغرات الرئيسية التي حددها الخبراء فيما يتعلق بالسياحة وآثارها على النظم الإيكولوجية وآثارها الاجتماعية والاقتصادية:

- ندرة الدراسات عن قطاع السياحة
- ضعف القدرة على تقييم السياحة وجميع الجوانب المرتبطة بها، وهي الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

الفريق الرابع: جوانب التنوع البيولوجي

٢٢ - فيما يلي الثغرات الرئيسية التي حددها الخبراء فيما يتعلق بالموائل في المناطق الساحلية والجرف القاري:

- ندرة المعلومات عن الموائل في أعماق البحار والجرف القاري
- الافتقار إلى المعلومات عن الحالة الراهنة لأنواع أشجار المانغروف؛ ففي هذا الصدد، ثمة حاجة إلى إجراء دراسات استقصائية ومشاريع رسم الخرائط بواسطة نظام المعلومات الجغرافية
- ندرة برامج رسم خرائط الأعشاب البحرية.

٢٣ - وفيما يلي الثغرات الرئيسية التي حددها الخبراء فيما يتعلق بالمعلومات بشأن التوزيع والعدد:

- الافتقار إلى معلومات عن مصيد الصيد الصناعي، ولا سيما الجزء المتعلق بصغار الأسماك
- الافتقار إلى البحث في مجال سرعة التأثر بتغير المناخ والتكيف معه في سياق الاستجابة له
- قلّة برامج الرصد عن كثب للحوتيات، وبخاصة في غرب أفريقيا

- غياب برامج الرصد في بعض مناطق مصاب الأنهار، وبخاصة في غرب أفريقيا
- ندرة المعارف المتعلقة بالشعاب المرجانية في المياه العميقة (موريتانيا، وما إلى ذلك)
- ندرة المعلومات عن العوالق.

٢٤ - وفيما يلي الثغرات الرئيسية التي حددها الخبراء فيما يتعلق بالضغوط التراكمية:

- غياب دراسات بشأن أسباب جنوح الحيتان في غرب أفريقيا
- الافتقار إلى المعلومات عن الأنماط الحالية وقياس الأعماق في بعض المناطق
- قلّة الدراسات عن الآثار المترتبة على إزالة الغابات
- ندرة برامج استقصاء ورصد جودة المياه وخصائصها الكيميائية.

الاحتياجات من القدرات والمقترحات المتعلقة بتقييمات البيئة البحرية في منطقة جنوب المحيط الأطلسي

٢٥ - يتمثل أحد الاحتياجات الرئيسية من القدرات التي تواجه العديد من بلدان منطقة جنوب المحيط الأطلسي في القدرة على إجراء تقييمات لحالة البيئة البحرية من النطاق المكاني الوطني إلى الإقليمي. ويعزى ذلك أساسا إلى الافتقار إلى التمويل، بل يعزى أيضا للافتقار إلى الموارد والقدرة على إجراء هذه الدراسات، لا سيما على الصعيدين المحلي والوطني. بيد أنه من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن الاحتياجات من القدرات موزعة بشكل متفاوت، وأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يمثل أيضا فرصة لسد الثغرات القائمة. وبالتالي، اقترح الخبراء تنظيم المزيد من أنشطة بناء القدرات في إطار العملية المنتظمة.

٢٦ - وتتعلق إحدى الثغرات الهامة الأخرى بعدم الاستمرارية الجغرافية للمعلومات في منطقة جنوب المحيط الأطلسي، وبالتحديد ندرة الدراسات المتعلقة بالديناميات البيوفيزيائية والاجتماعية - الاقتصادية في المنطقة. وقد اعتُبرت هذه الثغرة ثغرة هامة تعرقل إعداد تقييم متكامل على الصعيد الإقليمي. ويُفترض أن يُسهم تحقيق المستوى الأمثل لتنسيق أنشطة جمع بيانات البيئة البحرية داخل البلدان وداخل المنطقة في إعداد تقييم متكامل على الصعيد الإقليمي.

٢٧ - وأقر الخبراء بأهمية حلقة العمل، واقترحوا وضع المزيد من المبادرات من أجل تحسين تبادل المعلومات والخبرات في منطقة جنوب المحيط الأطلسي. وقد أشار إلى ذلك ممثل منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي، ألفارو سيرياني، في ملاحظاته الختامية (انظر المرفق جيم).

٢٨ - وبالإضافة إلى مسألة عدم الاستمرارية الجغرافية للمعلومات، اعتبر الخبراء عدم استمرارية السلاسل الزمنية للبيانات على أنه ثغرة هامة أخرى في تقييم حالة البيئة البحرية والساحلية في جنوب المحيط الأطلسي. وفي الواقع، فإن الافتقار إلى سلاسل زمنية طويلة ومتسقة يعرقل التقييم الإقليمي المتكامل للديناميات البيوفيزيائية والاجتماعية - الاقتصادية الطويلة الأجل في المنطقة.

٢٩ - ومسألة ''ثغرات التمويل''، حيث تُنجز المشاريع وينتهي التمويل وتتفرق أفرقة الخبراء ثم يُحصل على تمويل إضافي مما يستلزم إعادة بدء المشروع، إنما هي عقبة أخرى أمام إعداد تقييم متكامل على الصعيد الإقليمي. وهذا يبرز أهمية تأمين آليات التمويل المستدام التي من شأنها أن تسمح بإنتاج سلاسل بيانات متسقة في الأجل الطويل.

الخطوات التالية في إعداد التقييم العالمي للمحيطات

٣٠ - سيجري إطلاع فريق الخبراء على نتائج حلقة العمل ليُسترشد بها في صياغة عنصر منطقة جنوب المحيط الأطلسي في التقييم العالمي للمحيطات. ويتضمن الجدول الزمني للتقييم الخطوات الرئيسية التالية:

- تقديم مزيد من الترشيحات من جانب الدول إلى عضوية مجموعة الخبراء
- إعداد ورقات عمل لكل فصل (الربع الأخير من عام ٢٠١٣)
- إعداد مسوَّدات الفصول استناداً إلى ورقات العمل (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ - آذار/مارس ٢٠١٤)
- إصدار أول مسوَّدة لأول تقييم عالمي للمحيطات (نيسان/أبريل - أيار/مايو ٢٠١٤)
- استعراض الأقران وعملية الاستعراض (حزيران/يونيه - آب/أغسطس ٢٠١٤)
- المسوَّدة النهائية (أيلول/سبتمبر ٢٠١٤)
- تقديمها إلى الفريق العامل المخصص الجامع المعني بالعملية المنتظمة (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤)
- نشرها (شباط/فبراير ٢٠١٥).

٣١ - وأخيرا، طُلب إلى المشاركين إرسال أي معلومات إضافية وأسماء الخبراء إلى رومين شانسريل (romain.chancerel@unep.org) لإدراجها في هذا التقرير أو مرفقاته. وشُجع

المشاركون أيضاً على الانضمام إلى مجموعة الخبراء، والمشاركة في صياغة عنصر منطقة جنوب المحيط الأطلسي للتقييم العالمي للمحيطات في حال اختيارهم من جانب فريق الخبراء.

استنتاجات

٣٢ - في الختام، نجحت حلقة العمل في تحقيق أهدافها من حيث الحضور والمواد المقدمة خلال جلسات العروض وجلسات الأفرقة العاملة. وفي الواقع، حضر حلقة العمل ١٧ من أصل ٢٥ بلدا في منطقة جنوب المحيط الأطلسي، وهو ما يثبت اهتمام هذه البلدان بشكل خاص بالتقييم العالمي للمحيطات. وقد أتاحت جلسات الأفرقة العاملة للمشاركين تحديد وإدماج مصادر المعلومات ذات الصلة بحالة البيئة البحرية والساحلية، بما في ذلك الدراسات والوثائق والتقارير، وتحديد الجهات الرئيسية من أفراد ومؤسسات للمشاركة في العملية، فضلا عن الثغرات الرئيسية في المعلومات.

٣٣ - وفي اليوم الأول، فإن العروض التي قدمها فريق الخبراء وممثلو وكالات الأمم المتحدة المعنية أتاحت للمشاركين الاطلاع على العملية المنتظمة وتحديد أرضية لجلسات الفريق العامل.

٣٤ - وقد كانت المناقشات التي دارت في جلسات الفريق العامل في اليومين الثاني والثالث مثمرة، وأتاحت للمشاركين تحديد المصادر الرئيسية للمعلومات. ومع ذلك، فإنهم أكدوا على أن بعض الأعمال الأولية كان ينبغي القيام بها على الصعيد القطري من أجل استقاء كل المعلومات اللازمة. ولوحظ أيضا غياب مندوبي بعض البلدان التي تتسم بطول سواحلها في جنوب المحيط الأطلسي (أنغولا وجنوب أفريقيا وناميبيا، من جملة بلدان أخرى)، وكانت المعلومات المتعلقة بها ناقصة. ومن ثم، على الرغم من أن حلقة العمل كانت مفيدة للغاية في إبراز دور التقييم العالمي للمحيطات في المنطقة، فلعلها لم تستنفد كل إمكاناتها فيما يخص المواد المقدمة لإعداد ورقة العمل في نهاية عام ٢٠١٣.

٣٥ - وطلب مندوبو بعض البلدان تعميم مشروع للتقرير قبل صدور صيغته النهائية من أجل استكمال الأعمال المنجزة خلال حلقة العمل. وقد لا يتيسر للجمهور الحصول على بعض الدراسات التي تجريها الوكالات الوطنية، وسيلزم القيام بأعمال إضافية لمواصلة البحث على الصعيد الوطني بغية تقديم جرد شامل للمعلومات المتاحة.

٣٦ - وبعد التشاور مع أعضاء فريق الخبراء وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، أشير إلى أن هذا التقرير ينبغي أن يستند إلى المعلومات التي يتم إعدادها خلال حلقة العمل فقط. ومن ثم، لم تعمَّم الجداول على المشاركين بغية الحصول على إضافات أخرى لأغراض هذا

التقرير. ومع ذلك، أشير إلى أن المقصود من التقييم العالمي للمحيطات هو أن يكون عملية مستمرة، وأن البلدان ستشجَّع على المشاركة في أي مرحلة من المراحل، لا سيما من خلال ترشيح الخبراء للعضوية في مجموعة الخبراء.

٣٧ - وكان من المسائل الأخرى التي أثيرت خلال الاجتماع وضع آليات للتعاون بين بلدان منطقة جنوب المحيط الأطلسي. وأشارت حلقة العمل على وجه الخصوص إلى أهمية تعزيز الصلة القائمة بين المنطقتين دون الإقليميتين لغرب أفريقيا وجنوب غرب المحيط الأطلسي. واقتُرح تنظيم حلقة عمل إقليمية من أجل عرض الصلات البيوفيزيائية والاجتماعية - الاقتصادية عرضا معمَّقاً، وتطوير هذا التعاون فيما بين بلدان الجنوب بين المنطقتين دون الإقليميتين.

٣٨ - وأخيرا، اعتُبر الدعم المقدم من المؤسسات ذات النطاق الإقليمي، من قبيل اتفاقية أبيدجان أو منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي، على أنه بالغ الأهمية، ولا سيما في تنسيق أنشطة بناء القدرات على الصعد الوطنية، وإدماج التقييمات على الصعيد دون الإقليمي، ووضع آليات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في منطقة جنوب المحيط الأطلسي.